

اعتبر «داعش» الجهة الوحيدة المستفيدة من استمرار النزاع موفد الأمم المتحدة: الأسد «جزء من الحل» في سورية

عواصم - أ.ف.ب: اعتبر موفد الأمم المتحدة إلى سورية، ستافان دي ميستورا أن الرئيس السوري بشار الأسد يشكل «جزءاً من الحل» في هذا البلد، في أول ربط من قبله بين دور للأسد وانتهاء النزاع المستمر في سورية منذ نحو أربع سنوات.

وقال دي ميستورا في ختام لقاء مع وزير الخارجية النمساوي سيباستيان كورتس في فيينا أمس، بعد زيارة إلى دمشق التقى خلالها الرئيس السوري، أن «الرئيس الأسد جزء من الحل»، مضيفاً «سأواصل إجراء مناقشات مهمة معه».

وهذه المرة الأولى التي يربط فيها دي ميستورا منذ تسلمه مهامه في يوليو العام الماضي بين دور للرئيس السوري والتوصل إلى حل للنزاع في سورية.

ويقترض أن يقدم موفد الأمم المتحدة الذي يعمل على خطة تقضي بتجميد النزاع في مناطق في سورية.

ووجد دي ميستورا قناعته بان «الحل الوحيد هو حل سياسي»، معتبراً أن «الجهة الوحيدة التي تستفيد من الوضع» في غياب اتفاق هي تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، الذي يشبه وحشاً ينتظر أن يستمر النزاع ليستغل الوضع».

وأكد دي ميستورا على ضرورة تقديم المساعدات المباشرة للسكان المدنيين في سورية، معتبراً أن هذا الأمر أساسي.

وأضاف أن «الشعب السوري يريد إنهاء القتال، لكنه لا يرى حالياً أي حلول في الأفق».

من جهته، قال وزير الخارجية النمساوي

سيباستيان كورتس انه «في المعركة ضد تنظيم داعش، قد يكون من الضروري الكفاح إلى جانب دمشق»، وأن كان «الأسد لن يصبح يوماً صديقاً ولا شريكاً».

وأضاف أن «الحل الوحيد للحرب في سورية هو الحل السياسي»، لافتاً إلى أن «الحرب لن تحل الصراع».

ودعا كل الأطراف إلى إظهار الاستعداد لتقديم تنازلات، مشيراً في الوقت نفسه إلى سياسة النمسا من أجل توفير مزيد من المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في سورية.

وحذر كورتس من خطورة ظاهرة «المقاتلين الأجانب» على أوروبا، مؤكداً على ضرورة محاربتهم، ومعرفة أعداد هؤلاء المقاتلين في الدول الأوروبية وأنشطتهم، مشيراً إلى أن «داعش» جعل الأوضاع في سورية والعراق «أكثر سوءاً».

وعلى صعيد آخر، قتل 20 عنصراً من تنظيم «داعش» في غارات للحلفاء الدولي لتهدم منطقة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي في شمال شرق سورية، أمس الأول، بحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ومن جانب آخر، قالت مصادر أمنية لـ«رويترز» إن قنبلة تم تفجيرها عن بعد هزت منطقة قريبة من نقطة تفتيش تابعة للشرطة التركية بالقرب من الحدود السورية أمس وتسببت في إصابة اثنين على الأقل.

وأضافت المصادر أن القنبلة وضعت أسفل سيارة وانفجرت قرب بلدة سروج على بعد نحو 15 كيلومتراً شمالي مدينة كوباني السورية التي أخرج منها المقاتلون الأكراد متشددي «داعش» بعد حصار دام أربعة أشهر.

الكنيسة: لم نتأكد من صحة صور بثتها «داعش» لأقباط مختطفين السياسي يأمر بـ «خطة عاجلة» لإجلاء المصريين الراغبين في العودة من ليبيا



أفراد من عائلات الأقباط المختطفين في ليبيا عقب أداء الصلاة في الكاتدرائية المرقسية بالعاصمة أمس (رويترز)

ومن ورائهم عناصر التنظيم بالملايس السوداء يحملون السكاكين.

من جانبه، قال مقار عيسى، راعي كنيسة السيدة العذراء بمحافظة المنيا (وسط)، المنتمي إليها المختطفون، إن «المعلومات الواردة إليهم من الخارجية المصرية أو جراء اتصالاتهم بالقنائل والعشائر الليبية، لم تؤكد صحة قتل المختطفين من قبل داعش».

وفي تصريحات لوكالة الأناضول قال: «الاتصالات لاتزال جارية مع جميع الأطراف المعنية لمعرفة حقيقة ما حدث، فإن قتلوا نريد جنّهم، وإن كانوا على قيد الحياة، فعلى السلطات المصرية التدخل لإنقاذهم».

وأشار إلى أن وزارة الخارجية المصرية جددت تحذيراتها بعدم سفر المصريين إلى ليبيا، وطالبت المصريين المقيمين بها بتوخي الحذر والبعد عن مناطق التوتر.

وأعلن تنظيم «داعش»، أمس الأول، أن من أسماهم بـ «جنود الخليفة» في ولاية طرابلس (تشتهر باسم داعش ليبيا)، أسروا 21 قبطياً (مسيحياً مصرياً)، ونشر «داعش» صوراً لهم بملابس الإعدام البرتقالية في منطقة ساحلية مجهولة، دون أن يوضح مصيرهم، ولكنهم كانوا يتخونون وضعية الذبح

صراع سياسي وديني ولم نسجم ولم نر أي تحرك لجامعة الدول العربية من أجل إنقاذ المسيحيين من يد تنظيمات التطرف».

وعقب الوقفة، توجه أهالي المختطفين إلى الكاتدرائية المرقسية بالعاصمة (شرقي القاهرة)، لأداء الصلاة هناك، مناجاة للرب من أجل معرفة مصير ذويهم، بحسب سفير مجلي، والد أحد المختطفين.

وأعلنت الرئاسة المصرية، مساء أمس الأول، في بيان لها، أنها تتابع عن كثب وباهتمام بالغ الأنباء المتواترة حول وضع أبناء مصر المختطفين في ليبيا، دون الإشارة إلى صحة الأنباء المتداولة أو نقيها.

وقالت الرئاسة، في البيان ذاته: إن خلية الأزمة التي سبق داعش تنظيم «داعش» على نفسها اسم «ولاية طرابلس»، وتتسهر باسم داعش ليبيا، مسؤوليتها عن اختطاف 21 مسيحياً، قائلة، بحسب بيان نشرته مواقع على الإنترنت: «قام جنود الدولة الإسلامية (في إشارة لتنظيم داعش) بأسرنا 21 نصرانياً (مسيحياً) في مناطق متفرقة من ولاية طرابلس».

و«من أجل لقمة عيش.. ضحايا مصر وهم عناصر التنظيم بالملايس السوداء يحملون السكاكين.

من جانبه، قال مقار عيسى، راعي كنيسة السيدة العذراء بمحافظة المنيا (وسط)، المنتمي إليها المختطفون، إن «المعلومات الواردة إليهم من الخارجية المصرية أو جراء اتصالاتهم بالقنائل والعشائر الليبية، لم تؤكد صحة قتل المختطفين من قبل داعش».

وفي تصريحات لوكالة الأناضول قال: «الاتصالات لاتزال جارية مع جميع الأطراف المعنية لمعرفة حقيقة ما حدث، فإن قتلوا نريد جنّهم، وإن كانوا على قيد الحياة، فعلى السلطات المصرية التدخل لإنقاذهم».

وأشار إلى أن وزارة الخارجية المصرية جددت تحذيراتها بعدم سفر المصريين إلى ليبيا، وطالبت المصريين المقيمين بها بتوخي الحذر والبعد عن مناطق التوتر.

وأعلن تنظيم «داعش»، أمس الأول، أن من أسماهم بـ «جنود الخليفة» في ولاية طرابلس (تشتهر باسم داعش ليبيا)، أسروا 21 قبطياً (مسيحياً مصرياً)، ونشر «داعش» صوراً لهم بملابس الإعدام البرتقالية في منطقة ساحلية مجهولة، دون أن يوضح مصيرهم، ولكنهم كانوا يتخونون وضعية الذبح

الخارجية المصرية تجدد تحذيراتها لمواطنيها بعدم السفر إلى ليبيا



القاهرة - الأناضول: طلب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من حكومته وضع «خطة عاجلة» لإجلاء الرعايا المصريين الراغبين في العودة من ليبيا إلى بلادهم.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية، عن مصدر رسمي مسؤول (لم تسمه) قوله، إن السيسي «أمر بتنفيذ خطة عاجلة لإجلاء الراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن».

وأشار إلى أن وزارة الخارجية المصرية جددت تحذيراتها بعدم سفر المصريين إلى ليبيا، وطالبت المصريين المقيمين بها بتوخي الحذر والبعد عن مناطق التوتر.

وأعلن تنظيم «داعش»، أمس الأول، أن من أسماهم بـ «جنود الخليفة» في ولاية طرابلس (تشتهر باسم داعش ليبيا)، أسروا 21 قبطياً (مسيحياً مصرياً)، ونشر «داعش» صوراً لهم بملابس الإعدام البرتقالية في منطقة ساحلية مجهولة، دون أن يوضح مصيرهم، ولكنهم كانوا يتخونون وضعية الذبح

العراق مرجحاً بقرار مجلس الأمن تجفيف إيرادات «داعش»: خطوة لإزالة «الإرهاب» صد هجوم لـ «داعش» على قاعدة يتواجد بها «مارينز» في «الأنبار»



طيار إماراتي بالقرب من «اف 16» في قاعدة عسكرية بالاردن عقب تصف مواقع لداعش أمس الأول (أ.ف.ب)

بيروت: طلب الرئيس الأميركي باراك أوباما من الكونغرس أن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم «داعش»، وحدد تلك العمليات العسكرية بإطار زمني 3 سنوات، ولم يستبعد استخدام قوات عسكرية برية على الأرض في الحملة ضد «داعش» بغرض مساعدة الضربات الجوية، وإمكانية استخدام القوات البرية الأميركية في العمليات القتالية في جمع المعلومات الاستخباراتية والقيام بضربات التخفيف لعمليات وغيرها من أشكال تقديم المشورة والمساعدات للقوات المشاركة في التحالف. وقد أشعل طلب أوباما الحصول على تفويض باستخدام القوة العسكرية ضد «داعش» نقاشاً ساخناً في أروقة الكونغرس الأميركي حول احتمالات تورط الولايات المتحدة في صراع عسكري جديد في منطقة الشرق الأوسط، وسط مناقشات ديموقراطية تؤدي عدم تورط قوات أميركية برية في أرض المعركة، ومطلب جمهورية تطلب بإنزال قوات عسكرية برية كضرورة لتحقيق نتائج حاسمة في المعركة ضد «داعش»، وضرورة القيام باستجابة عسكرية أكثر قوة دون وضع قيود على البيتاغون الأميركي والقوات العسكرية البرية.

تقارير أميركية أشارت إلى أن إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة أدى إلى اتخاذ واشنطن قراراً يقضي بنقله نوعياً في العمليات العسكرية، يبدأ تنفيذها مع بداية شهر أربيل، تنطوي على إستراتيجية سحق «داعش» وعمليات جوية ترافقها عمليات برية لجنود أميركيين موجودين في المنطقة ويقوت أخرى من التحالف الدولي.

وهناك رأي يقول إن سحق «داعش» بات اللوية العاطفة ليس فقط لواشنطن وإنما أيضاً للعواصم العربية المشاركة في التحالف، بسبب ما يشكله من خطر وجودي عليها.

ورمى أوساط أميركية في هذا التفويض إعلاناً رسمياً لجنود السياسة الأميركية نحو التشدد البيميني. فأوباما تجنب مراراً تقديم طلبه على أمل النجاح في الحفاظ على حد من صدقيته السياسية والفكرية والحزبية، لعل انتخابات الكونغرس بمجلسيه، تضمن الحفاظ على التوازن الذي رافق ولايته. غير أن كلمة مزروعة في المنطقة.

وكان مسلحو داعش قد شنوا هجوماً أمس الأول من عدة محاور على ناحية البغدادي هو الأعنف منذ فترة في الأنبار، وتمكنت القوات العراقية مدعومة بقوات «الحشد الشعبي» ومقاتلي العشائر السنية من صد الهجوم، وبموازاة ذلك، قصفت مجموعة من طائرات سلاح الجو الملكي الأردني أهدافاً منتخبة لتنظيم «داعش» ودمرتها ثم عادت إلى قواعدهم سالمة، بحسب مصدر عسكري في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية مساء أمس الأول.

إلى ذلك، حررت القوات العراقية أطراف ناحية «البغدادي» غرب الرمادي بمحافظة الأنبار واستعادة السيطرة عليها بشكل كامل من مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي، وأعدت فتح الطريق الرابط بين البغدادي وقضاء حديثة، كما قتلت القوات الأمنية أمس أربعة من عناصر التنظيم بمنطقة الصبيحات

بغداد - وكالات: رحب الرئيس العراقي فؤاد معصوم بقرار مجلس الأمن الدولي الرامي إلى تجفيف إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش».

واعتبر معصوم أن القرار خطوة مهمة على طريق إزالة خطر «الإرهاب» في الشرق الأوسط والعالم.

وقال معصوم، في بيان أمس: «نعرب عن ترحيبنا البالغ بتبني مجلس الأمن الدولي، أمس الخميس، مشروع القرار الروسي القاضي بتجفيف منابع تمويل داعش».

وأضاف: «نرى في تبني مجلس الأمن لهذا القرار خطوة أساسية مهمة على طريق إزالة خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والعالم»، بحسب الأناضول.

وتبنى مجلس الأمن المؤلف من 15 عضواً بالإجماع القرار الذي صاغته روسيا وهو ملزم قانوناً ويعطي المجلس سلطة فرض عقوبات اقتصادية للضغط من أجل تنفيذ القرارات، ولا يجيز القرار استخدام القوة العسكرية.

وجاء القرار استمراراً لجهود سابقة لاستهداف مبيعات «داعش» من النفط.

وحظر قرار مجلس الأمن، الذي صدر أمس الأول، الاتجار في الآثار السورية، وأكد مجدداً الحظر على مبيعات الآثار العراقية الذي فرض قبل عشر سنوات تقريباً.

كما هدد القرار الدولي بعقوبات على من يشتري نغماً من تنظيم «داعش» ووجهة التغطية المرتبطة بالقاعدة وحث كل الدول على عدم دفع فدى.

ودعا الدول التي منع المركبات التي قد تهرب النفط أو المعادن أو الحبوب

تحرير أطراف «البغدادي» من «داعش»



والمشائية أو الإلكترونيات أو السجائر بغرض البيع دولياً أو المقايضة بأسلحة من مغادرة أو دخول الأراضي التي تسيطر عليها داعش ووجهة النصرة.

وعلى الصعيد الميداني، تصدت الفرقة السابعة التابعة لقيادة عمليات الجزيرة والبادية بالجيش العراقي لهجوم انتحاري نفذته 8 من مسلحي تنظيم داعش بالأنبار غربي العراق.

وذكر بيان لوزارة الدفاع العراقية أمس (أن 8 عناصر من داعش نفذوا هجمات انتحارية على قاعدة عين الأسد الجوية بالأنبار، وتمكن أفراد الفرقة السابعة من قتل هؤلاء الانتحاريين الثمانية، وافشلوا محاولتهم دون تحقيق أهدافهم الخبيثة».

ويتواجد في قاعدة «عين الأسد» 320 عسكرياً من مشاة البحرية الأميركية «المارينز» يقومون بتدريب أفراد من الفرقة العراقية السابعة في القاعدة.

السيستاني ينهى عن استهداف عائلات يقاتل أبناؤها مع «داعش»

بغداد - أ.ش.: طالب المرجعية الدينية العليا لدى الشيعة في العراق علي السيستاني أمس الحكومة إلى الالتزام بتوفير رواتب قوات «الحشد الشعبي» الشيعية التي تساند القوات العراقية في الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي.

وتلا ممثل المرجعية أحمد الصافي - في خطبة صلاة الجمعة أمس في الصحن الحسيني بمدينة كربلاء جنوبي العراق - نصائح تضمنت 20 فقرة أكد خلالها على حرمة دماء العراقيين من جميع المكونات والنساء والأطفال والشيوخ وحتى العائلات التي يقاتل أبناؤها مع «داعش»، وقال: إن «ساحات الجهاد وجهات القتال ضد المعتدين من داعش تستلزم تجنب حرمان المدنيين وحفظ دمايتهم في ساحات ومناطق المعارك، وعدم الغفلة أمام العدو».

وشدد السيستاني في توجيهاته للمقاتلين على ضرورة التزامهم بأداب الجهاد عامة، وقال «لا بد من مراعاتها حتى مع غير المسلمين.. والله في حرمان عامة الناس ممن لم يقاتلوكم، خاصة المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم».

وحذر السيستاني من اتهام الناس في بينهم نكايه بهم واستباحة لحراماتهم، وقال «اعلموا أن من شهد الشهادتين كان مسلماً بعصم دمه وماله وإن وقع في بعض الضلالة واركتب بعض البدعة، فما كل ضلالة بالتي توجب الكفر، ولا كل بدعة تؤدي إلى نفي صفة الإسلام عن صاحبها، وربما استوجب المراء القتل بفساد أوصافه وكان مسلماً.. وإياكم والتعرض لغير المسلمين أما كان دينه ومذهبه فإنهم في كنف المسلمين وأمانهم، فمن تعرض لحراماتهم كان خائناً غادراً».

ونبه إلى حرمة أموال الناس وعدم المساس بها، وقال «لا ينبغي أن يسمح للمسلم بانتهاك حرمان غير المسلمين ممن هم في رعاية المسلمين، بل عليه أن تكون له من الغيرة عليهم مثل ما تكون له على أهله، الله الله في أموال الناس، فإنه لا يحل مال امرئ مسلم بغيره إلا بطيب نفسه، فمن استولى على مال غيره غصباً فإنما حاز قطعاً من قطع النيران، الله الله في الحرمان كلها، فإياكم والتعرض لها أو انتهاك شيء منها بلسان أو يد، واحذروا أخذ امرئ بدينه غيره، ولا تمنعوا قوماً من حقوقهم وإن أبغضوكم ما لم يقاتلوكم».

تقرير إخباري

طلب أوباما تفويضاً من الكونغرس لاستخدام القوة ضد «داعش»: ماذا يعني؟ ولماذا أثار شكوكاً وتساؤلات؟

الناخب الأميركي حسمت في إقناعه بأن «المزاج» الأميركي ضاق ذرعاً بتلك السياسات، فيما التحديات تنهال من كل حذب ووصوب، ورغم «تطمينات» أوباما بأن ما طلبه لا يعد «حرباً أخرى كحرب العراق أو أفغانستان»، فإن الخطوة الرئاسية شغلت المحللين الأميركيين. وفيما سجل شبه إجماع على أن هذه الخطوة جاءت «متأخرة»، انقسمت الآراء بين متخوف منها ومستنكر لـ «محدوديتها»، التحوف جاء عند البعض من الصلاحيات التي شملها التفويض، والتي لا تحدد بقعة جغرافية معينة لاستخدام القوة ضد «داعش» بل توسعها لتطال الأشخاص والقوات المرتبطة بالتنظيم أينما كانوا وليس فقط في سورية والعراق. وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة «ذي تايمز» عن مسؤول قوله إن ذلك يعني إمكانية استهداف أشخاص أو مجموعات مرتبطة بـ «داعش» في الأردن ولبنان واليمن وليبيا وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

البعض الآخر رأى أن بند تدخل القوات العسكرية الخاصة في تنفيذها لتهمة إنقاذية أو لموازاة القوات المحلية يترك الباب مفتوحاً أمام تدخل عسكري أميركي مباشر في العراق وسورية فتحم الجيش في مواجهة جديدة في الشرق الأوسط.

معظم هؤلاء أبدوا من جهة أخرى ارتياحهم لتحديد أوباما فترة زمنية للتفويض وهي 3 سنوات، والتدخل العسكري لتنفيذ صلاحيته بعد 3 أعوام، أي مع انتهاء فترة ولاية أوباما، وعلى الرئيس الجديد أن يفتش عن صيغة أخرى مع الكونغرس حينها، قال معلقون، أما الذين استنكروا ما نص عليه التفويض، فرأوا فيه تفويضاً لصلاحيات القوات الأميركية، في العراق وسورية خصوصاً، أنه حدد فترة زمنية لا تزيد على 3 أعوام ولم يعط صلاحيات مطلقة للجيش في التدخل ومواجهة «داعش» على الأرض، كما تنص قرارات الحروب.

وهناك لأم بعض المحللين أوباما، مرة جديدة، على غياب الإستراتيجية الواضحة في خطه إذ ينظرهم لا يعد طلب التفويض ذاك إستراتيجية مناسبة لنجاح مهمة مواجهة خطر إرهابي مثل «داعش».

بيروت: طلب الرئيس الأميركي باراك أوباما من الكونغرس أن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم «داعش»، وحدد تلك العمليات العسكرية بإطار زمني 3 سنوات، ولم يستبعد استخدام قوات عسكرية برية على الأرض في الحملة ضد «داعش» بغرض مساعدة الضربات الجوية، وإمكانية استخدام القوات البرية الأميركية في العمليات القتالية في جمع المعلومات الاستخباراتية والقيام بضربات التخفيف لعمليات وغيرها من أشكال تقديم المشورة والمساعدات للقوات المشاركة في التحالف. وقد أشعل طلب أوباما الحصول على تفويض باستخدام القوة العسكرية ضد «داعش» نقاشاً ساخناً في أروقة الكونغرس الأميركي حول احتمالات تورط الولايات المتحدة في صراع عسكري جديد في منطقة الشرق الأوسط، وسط مناقشات ديموقراطية تؤدي عدم تورط قوات أميركية برية في أرض المعركة، ومطلب جمهورية تطلب بإنزال قوات عسكرية برية كضرورة لتحقيق نتائج حاسمة في المعركة ضد «داعش»، وضرورة القيام باستجابة عسكرية أكثر قوة دون وضع قيود على البيتاغون الأميركي والقوات العسكرية البرية.

تقارير أميركية أشارت إلى أن إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة أدى إلى اتخاذ واشنطن قراراً يقضي بنقله نوعياً في العمليات العسكرية، يبدأ تنفيذها مع بداية شهر أربيل، تنطوي على إستراتيجية سحق «داعش» وعمليات جوية ترافقها عمليات برية لجنود أميركيين موجودين في المنطقة ويقوت أخرى من التحالف الدولي.

وهناك رأي يقول إن سحق «داعش» بات اللوية العاطفة ليس فقط لواشنطن وإنما أيضاً للعواصم العربية المشاركة في التحالف، بسبب ما يشكله من خطر وجودي عليها.

ورمى أوساط أميركية في هذا التفويض إعلاناً رسمياً لجنود السياسة الأميركية نحو التشدد البيميني. فأوباما تجنب مراراً تقديم طلبه على أمل النجاح في الحفاظ على حد من صدقيته السياسية والفكرية والحزبية، لعل انتخابات الكونغرس بمجلسيه، تضمن الحفاظ على التوازن الذي رافق ولايته. غير أن كلمة مزروعة في المنطقة.